الأمم المتحدة S/2019/667

مجلس الأمن

Distr.: General
19 August 2019
Arabic
Original: English

رسالة مؤرّخة ١٩ آب/أغسطس ٢٠١٩ موجّهة إلى الأمين العام ورئيسة مجلس الأمن من الممثل الدائم لجمهورية إيران الإسلامية لدى الأمم المتحدة

أكتب إليكم بالإشارة إلى الرسالة المؤرخة ٢٧ حزيران/يونيه ٢٠١٩ الموجهة إلى الأمين العام من القائم بالأعمال بالنيابة للبعثة الدائمة للولايات المتحدة الأمريكية لدى الأمم المتحدة (S/2019/536) التي وُجِّهت فيها اتهامات لبلدي لا أساس لها، فيما يتعلق بالحوادث المتعلقة بناقلات النفط الأربع التي وقعت في ١٢ أيار/مايو ٢٠١٩ وتلك المتعلقة بناقلتي النفط التي وقعت في ١٣حزيران/يونيه ٢٠١٩.

وبالنظر إلى وجود قوات أجنبية على نطاق واسع في الخليج الفارسي وبحر عمان، فإن مثل هذه العمليات المعقدة تقنيا لا يمكن أن تنفَّذ دون أن يكون للقوات المذكورة علم مسبق بها. وينبغي أن يؤخذ أيضا في الاعتبار الحقيقة التي مفادها أن عددا من هذه القوات قد أجرى، تاريخيا، العديد من عمليات العلم الزائف، وأن تلك القوات لديها، من الناحية التقنية، قدرة عالية على تخطيط وتنفيذ عمليات معقدة بمفردها، بما في ذلك في هذه المنطقة التي لها فيها وجود عسكري وأنشطة استخباراتية واسعة النطاق.

وزعمُ الولايات المتحدة أن عددا من الطائرات الهجومية الإيرانية دخل في ١٢ أيار/مايو ٢٠١٩ المجال الجوي للمياه الإقليمية لدولة الإمارات العربية المتحدة قبل وقوع الحوادث زعمٌ لا أساس له. والقوات الإيرانية في الخليج الفارسي وبحر عمان إنما تنفذ عملياتها، في إطار قيامها بمهامها الروتينية المتمثلة في الحفاظ على الأمن ومنع الأنشطة غير المشروعة، داخل المياه الإقليمية لجمهورية إيران الإسلامية وفي المياه الدولية. وفي هذا الصدد، ينبغي أن يؤخذ أيضا في الحسبان ما صرح به مسؤول من مسؤولي دولة الإمارات العربية المتحدة بأنه: ”بصراحة، لا يمكننا توجيه اللوم إلى أي بلد لأنه ليس لدينا أدلة“. وبالمثل، فإن الادعاءات بشأن الحوادث المتعلقة بناقلتي النفط التي وقعت في ١٣ حزيران/يونيه ٢٠١٩ لا أساس لها من الصحة أيضا، والمعلومات المقدمة معلومات مشوَّهة كذلك.

وفيما يتعلق بناقلة النفط ”فرونت ألتير“، فقد أُرسلت سفن البحث والإنقاذ التابعة لجمهورية إيران الإسلامية إلى مكان الحادث فورا بعد تلقي نداء الاستغاثة. وقد ساعدت في نقل الطاقم المكون من ٢٣ فردا – الذين كانوا قد انتُشلوا أصلا من قبل سفينة ترفع علم جزر مارشال – على الانتقال إلى مكان لجوءٍ حددته المؤسسة الإيرانية للموانئ والملاحة البحرية في ميناء جاسك الإيراني. ونُقل الطاقم في وقت لاحق، بالتنسيق مع الوكيل البحري، إلى دبي جوا. وتعاونت وحدات الإنقاذ الإيرانية أيضا مع مالك السفينة في عملية مكافحة الحرائق في الناقلة، وهي العملية التي أُنجزت بنجاح. ونُفذت جميع التدابير التي

الرجاء إعادة استعمال الورق

اتخذتها السفن الإيرانية، فيما يتعلق بناقلة النفط ”فرونت ألتير“، وفقا للقانون الدولي الساري والتزامات جمهورية إيران الإسلامية بموجب الصكوك الدولية الملزمة قانونا ذات الصلة بالموضوع. وقُدم بعد ذلك تقرير السلطات الإيرانية المختصة ذو الصلة إلى المنظمة البحرية الدولية عن طريق سفارة جمهورية إيران الإسلامية في لندن.

واتُّبع نهج مماثل في ما يتعلق بناقلة النفط ”كوكوكا كوريجس“. فمباشرةً بعد تلقي نداء الاستغاثة، قام المركز الإيراني لتنسيق عمليات الإغاثة في البحر بالاتصال والتنسيق مع أقرب سفينة عابرة في المنطقة، وهي ”إم في كوستل إيس“ التي ترفع علم هولندا، بغرض إنقاذ الطاقم المستغيث المؤلف من ٢١ فردا. وبالنظر إلى أن الحادث وقع في المياه المتاخمة لإيران، أرسلت المؤسسة الإيرانية للموانئ والملاحة البحرية فريقا للتحقيق وفقا للوائح الدولية. لكن قوات الولايات المتحدة في المنطقة حالت دون وصول فريق التحقيق الإيراني إلى السفينة ومن ثمَّ منعت جمهورية إيران الإسلامية من الوفاء بالتزاماتها بموجب الاتفاقيات البحرية الدولية، ولا سيما الاتفاقية الدولية لسلامة الأرواح في البحار والاتفاقية الدولية للبحث والإنقاذ في البحار ومدونة المعايير الدولية والممارسات المستصوبة للتحقيق المتعلق بالسلامة في حادثة بحرية أو حادث بحري. وبناء على ذلك، أبلغت جمهورية إيران الإسلامية المنظمة البحرية الدولية باحتجاجها الشديد على السلوك غير القانوني لقوات الولايات المتحدة التي عرَّضت سلامة الملاحة في المنطقة للخطر وحالت دون بذل الجهود الرامية إلى إجراء التحقيق من قبل الإدارة البحرية وفريق البحث والإنقاذ الإيرانيَّين.

وعلاوة على ذلك، فإن الادعاء بأن القوات الإيرانية حاولت استرجاع لغم غير منفجر بعد الهجمات أمر لا أساس له من الصحة أيضا. والصور الفوتوغرافية وتسجيلات الفيديو المزعومة ولكن غير الواضحة تماما لا تقدم أي إثباتات مقبولة أو أدلة قاطعة. وفي الوقت نفسه، من الناحية التقنية، يتطلب استرجاع لغم غير منفجر أجهزة خاصة ولا تتسنى بأي حال من الأحوال معالجته بالأيدي. وبالمثل، فإن ادعاءات الولايات المتحدة بكون الألغام الملتصقة إيرانية المنشأ أمر معيب بشكل خطير، ذلك أن تلك الألغام تُنتج من قبل العديد من الدول وأنها تتقاسم سمات مشتركة متعددة.

وفي ضوء ما تقدم، أعرب عن رفضي للادعاءات الواردة في الرسالة السالفة الذكر الموجهة من الولايات المتحدة التي، باستخدامها آلية مكرسة تابعة للأمم المتحدة، تنشر الافتراءات والاتهامات التي لا أساس لها ضد بلدي. وحملة معاداة إيران هذه تتوخى أساسا زيادة الضغوط السياسية والاقتصادية على البلد في أعقاب انسحاب الولايات المتحدة غير القانوني من خطة العمل الشاملة المشتركة وفرضها جزاءات غير مشروعة وانفرادية على إيران، انتهاكا لقرار مجلس الأمن ٢٢٣١ (٢٠١٥). والهدف الرئيسي لسياسة الولايات المتحدة المتمثلة في فرض أقصى الضغوط وممارسة الإرهاب الاقتصادي على الشعب الإيراني، بالإضافة إلى تصعيد الوضع الأمني في المنطقة وزيادة زعزعة استقراره، بوسائل تشمل بناء التحالفات من أجل ما يسمى تأمين الملاحة الدولية في مضيق هرمز، إنما هو، في جملة أمور، تبرير نشر المزيد من القوات الأجنبية في هذه المنطقة المضطربة. وتدين جمهورية إيران الإسلامية بشدة هذه السياسة الخطيرة والمدمرة التي تشكل تهديدا خطيرا للسلام والأمن في المنطقة برمتها.

وعلى عكس محاولات الولايات المتحدة تصوير نفسها كأحد المدافعين الرئيسيين عن الأمن البحري، فهي تفرض، انتهاكا لقواعد الصكوك الدولية الملزمة قانونا ذات الصلة، بما فيها على وجه الخصوص اتفاقية إنشاء المنظمة الدولية البحرية والاتفاقية الدولية لسلامة الأرواح في البحار، عقوباتها

الانفرادية غير المشروعة وتمنع تقديم الخدمات الساتلية للسفن الإيرانية. ونتيجة لذلك، علاوة على انتهاك حقوق الإنسان الواجبة للملاحين، تعرِّض الولايات المتحدة الأمن والسلامة البحريَّين للخطر وتعوق حماية البيئة البحرية في الخليج الفارسي وبحر عمان. وقد سُجلت لدى المنظمة البحرية الدولية بالفعل احتجاجات إيران على تدابير الولايات المتحدة غير القانونية هذه.

وأخذا في الاعتبار استمرار الولايات المتحدة في ممارسة الإكراه والتخويف والسلوك الكيدي في الخليج الفارسي وبحر عمان، تؤكد جمهورية إيران الإسلامية من جديد أن الوجود العسكري الضخم للولايات المتحدة في المنطقة ليس المصدر الرئيسي لانعدام الأمن وعدم الاستقرار في منطقة الخليج الفارسي الأوسع نطاقا فحسب، بل يمثل أيضا أكبر خطر يهدد السلام والأمن، وهو مستمر في ذلك. ومن الواضح تماما أن أمن الخليج الفارسي لا يجب أن تحميه إلا دوله الشاطئية. وفي الوقت نفسه، فإن العقبة الرئيسية لتشكيل ترتيب أمني في الخليج الفارسي هي وجود القوات الأجنبية، ولا سيما قوات الولايات المتحدة، في المنطقة.

ونظرا لتوافر جمهورية إيران الإسلامية على أطول خط ساحلي في الخليج الفارسي ومضيق هرمز، فقد تحملت تاريخيا المسؤولية عن كفالة نظام المرور وكذلك توفير أمن الملاحة فيهما ونجحت في الوفاء بهذه المسؤولية بحفاظها على أمنهما على أعلى مستوى منذ عقود. وتأخذ إيران هذه المسؤولية على محمل الجد، وهي مصممة على الاستمرار في تأمين الملاحة الدولية ومنع الأنشطة غير المشروعة فيهما، بما يتمشى والتزاماتها وفي إطار ممارسة حقوقها ذات الصلة.

وأرجو ممتنا تعميم هذه الرسالة باعتبارها وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) مجيد **تخت روانجي**
السفير
الممثل الدائم